

إن الحمد لله نحمده و نستعينه و نستغفره ، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا و من سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، و من يضلل فلا هادي له ، و أشهد أن لا إله إلا الله و حده لا شريك له ، و أشهد أن محمد عبده و رسوله ﷺ تسليماً كثيراً .

أما بعد : قال الشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله (١):

.. و من المفيد أن نسوق هنا ما وقفنا عليه منها أو بعضها، لعل فيها عظة و ذكرى لمن يقلدهم - بل يقلد من دونهم بدرجات - تقليداً أعمى (٢)، و يتمسك بمذاهبهم و أقوالهم؛ كما لو كانت نزلت من السماء، والله ﷻ يقول: ﴿ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴾ [الأعراف: ٣] .

### ١- أبو حنيفة رحمه الله

فأولهم الإمام أبو حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله ، و قد روى عنه أصحابه أقوالاً شتى ، و عبارات متنوعة ؛ كلها تؤدي إلى شيء واحد وهو: و جوب الأخذ بالحديث ، و ترك تقليد آراء الأئمة المخالفة له :

١- " إذا صح الحديث ؛ فهو مذهبي " (٣) .

(١) من كتاب: أصل صفة صلاة النبي ﷺ (١/ص ٢٣ الى ٣٤).

(٢) و هذا التقليد هو الذي عناه الإمام الطحاوي حين قال: " لا يقلد إلا عصبي أو غيبي " .

(٣) ابن عابدين في "الحاشية" (٦٣/١) و في رسالته " رسم المفتي " (٤/١) من مجموعة رسائل ابن عابدين، و الشيخ صالح الفلاني في "إيقاظ الهمم" (ص ٦٢) و غيرهم، و نقل ابن عابدين عن " شرح الهداية " لابن الشحنة الكبير - شيخ ابن الهمم - ما نصه: " إذا صح الحديث، و كان على خلاف المذهب؛ عمل بالحديث، و يكون ذلك مذهبه، و لا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به؛ فقد صح عن أبي حنيفة أنه قال : إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي. و قد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة، و غيره من الأئمة " .

- قلت: و هذا من كمال علمهم و تقواهم؛ حيث أشاروا بذلك إلى أنهم لم يحيطوا بالسنة كلها - و قد صرح بذلك الإمام الشافعي؛ كما يأتي -؛ فقد يقع منهم ما يخالف السنة التي لم تبلغهم؛ فأمرونا بالتمسك بها، و أن نجعلها من مذهبهم رحمهم الله تعالى أجمعين.

٢- " لا يحل لأحد أن يأخذ بقولنا؛ ما لم يعلم من أين أخذناه " (١) .

و في رواية: " حرام على من لم يعرف دليلي أن يُفتي بكلامي " . زاد في رواية: " فإننا بشر؛ نقول القول اليوم، و نرجع عنه غداً " . و في أخرى: " و يحك يا يعقوب! - وهو أبو يوسف - لا تكتب كل ما تسمع مني؛ فإنني قد أرى الرأي اليوم، و أتركه غداً، و أرى الرأي غداً، و أتركه بعد غد " (٢) .

(١) ابن عبد البر في " الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء " (ص ١٤٥) ، و ابن القيم في " إعلام الموقعين " (٣٠٩/٢) ، و ابن عابدين في " حاشيته " على " البحر الرائق " (٢٩٣/٦) و في " رسم المفتي " (ص ٢٩ و ٣٢) ، و الشعراي في " الميزان " (٥٥/١) بالرواية الثانية، و الرواية الثالثة رواها عباس الدوري في " التاريخ " لابن معين (١/٧٧/٦) بسند صحيح عن زُفر، و ورد نحوه عن أصحابه: زُفر، و أبي يوسف، و عافية بن يزيد - كما في " الإيقاظ " (ص ٥٢) - ، و جزم ابن القيم (٣٤٤/٢) بصحته عن أبي يوسف، و الزيادة في التعليق على " الإيقاظ " (ص ٦٥) نقلاً عن ابن عبد البر، و ابن القيم و غيرهما. قلت: فإذا كان هذا قولهم فيمن لم يعلم دليلهم؛ فليت شعري! ماذا يقولون فيمن علم أن الدليل خلاف قولهم، ثم أفتى بخلاف الدليل؟! فتأمل في هذه الكلمة؛ فإنها وحدها كافية في تحطيم التقليد الأعمى؛ و لذلك أنكر بعض المقلدة من المشايخ نسبتها إلى أبي حنيفة؛ حين أنكرت عليه إفتاءه بقول لأبي حنيفة لم يعرف دليله!

(٢) قلت: و ذلك لأن الإمام كثيراً ما يبيّن قوله على القياس، فيبدو له قياس أقوى، أو يبلغه حديث عن النبي ﷺ؛ فيأخذ به، و يترك قوله السابق. قال الشعراي في " الميزان " (٦٢/١) ما مختصره: " و اعتقادنا و اعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة رحمه الله ؛ أنه لو عاش حتى دُوّنت الشريعة، و بعد رحيل الحفاظ في جمعتها من البلاد و الثغور، و ظفر بها؛ لأخذ بها، و ترك كل قياس كان قاسه، و كان القياس قل في مذهبه، كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين و تابعي التابعين في المدائن و القرى و الثغور؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها؛ بخلاف غيره من الأئمة؛ فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث و جمعها في عصرهم من المدائن و القرى، و دُونوها؛ فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه، و قلته في مذاهب غيره " . و نقل القسم الأكبر منه أبو الحسنات في " النافع الكبير " (ص ١٣٥) ، و علق عليه بما يؤيده و يوضحه. فليراجعه من شاء . قلت: فإذا كان هذا عذر أبي حنيفة فيما وقع منه من المخالفة للأحاديث الصحيحة دون قصد - وهو عذر مقبول قطعاً؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها -؛ فلا يجوز الطعن فيه - كما قد يفعل بعض الجهلة -، بل يجب التأدب معه؛ لأنه إمام من أئمة المسلمين الذين بهم حُفِظ هذا الدين، و وصل إلينا ما وصل من فروعهم، و أنه ماجور على كل حال؛ أصاب أم أخطأ، كما أنه لا يجوز لمعظميه أن يظنوا متمسكين بأقواله المخالفة للأحاديث؛ لأنها ليست من مذهبه ..

٣- " إذا قلت قولاً يخالف كتاب الله تعالى، و خبر الرسول ﷺ؛ فاطر كوا قولي " (١) .

### ٢- مالك بن أنس رحمه الله

و أما الإمام مالك بن أنس رحمه الله ؛ فقال:

١- " إنما أنا بشر أخطئ و أصيب، فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب و السنة؛ فخذوه، و كل ما لم يوافق الكتاب و السنة؛ فاتركوه " (٢) .

٢- " ليس أحد - بعد النبي ﷺ - إلا و يؤخذ من قوله و يترك؛ إلا النبي ﷺ " (٣) .

٣- قال ابن وهب: سمعت مالكا سئل عن تحليل أصابع الرجلين في الوضوء؟ فقال: " ليس ذلك على الناس " .

قال: فتركته حتى خفّ الناس، فقلت له: عندنا في ذلك سنة. فقال: " وما هي؟ " . قلت: حدثنا الليث بن سعد و ابن لهيعة و عمرو بن الحارث عن يزيد بن عمرو المعافري عن أبي عبد الرحمن الحُبلي عن المستورد بن شداد القرشي قال: رأيت رسول الله ﷺ يدلّك بخصره ما بين أصابع رجليه. فقال: " إن هذا الحديث حسن، و ما سمعت به قط إلا الساعة " . ثم سمعته بعد ذلك يُسأل، فيأمر بتحليل الأصابع (٤) .

### ٣- الشافعي رحمه الله

و أما الإمام الشافعي رحمه الله ؛ فالتقول عنه في ذلك أكثر و أطيب، و أتباعه أكثر عملاً بها و أسعد؛ فمنها:

١- " ما من أحد إلا و تذهب عليه سنة لرسول الله ﷺ و تعزّب عنه، فمهما قلت من قول، أو أصّلت من أصل، فيه عن رسول الله ﷺ خلاف ما قلت (١) الفلاني في " الإيقاظ " (ص ٥٠) ، و نسبه للإمام محمد أيضاً، ثم قال: " هذا ونحوه ليس في حق المجتهد؛ لعدم احتياجه في ذلك إلى قولهم؛ بل هو في حق المقلد " .

(٢) ابن عبد البر في " الجامع " (٣٢/٢) ، و عنه ابن حزم في " أصول الأحكام " (١٤٩/٦) ، و كذا الفلاني (ص ٧٢) .

(٣) نسبة هذا إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين، و صححه عنه ابن عبد الهادي في " إرشاد السالك " (١/٢٢٧) ، و قد رواه ابن عبد البر في " الجامع " (٩١/٢) .

(٤) مقدمة " الجرح و التعديل " لابن أبي حاتم (ص ٣١ - ٣٢) ، و رواها تامة البيهقي في " السنن " (٨١/١) .

فالتقول ما قال رسول الله ﷺ، وهو قولي " (١) .

٢- " أجمع المسلمون على أن من استبان له سنة عن رسول الله ﷺ؛ لم يحلّ له أن يدّعها لقول أحد " (٢) .

٣- " إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول الله ﷺ؛ فقولوا بسنة رسول الله ﷺ، و دَعُوا ما قلت " و في رواية: " فاتبعوها، و لا تلتفتوا إلى قول أحد " (٣) .

٤- " إذا صح الحديث؛ فهو مذهبي " (٤) .

٥- " أنتم أعلم بالحديث و الرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح؛ فأعلموني به - أي شيء يكون: كوفياً، أو بصرياً، أو شامياً -؛ حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً " .

٦- " كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول الله ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت؛ فأنا راجع عنها في حياتي، و بعد موتي " (٥) .

٧- " إذا رأيتموني أقول قولاً، و قد صحّ عن النبي ﷺ خلافه؛ فاعلموا أن عقلي قد ذهب " (٦) .

٨- " كل ما قلت؛ فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح؛ فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني " (٧) .

٩- " كل حديث عن النبي ﷺ؛ فهو قولي، وإن لم تسمعه مني " (٨) .

(١) رواه الحاكم بسنده المتصل إلى الشافعي؛ كما في " تاريخ دمشق " لابن عساکر (٣/١/١٥) ، و " إعلام الموقعين " (٣٦٣/٢ و ٣٦٤) ، و " الإيقاظ " (ص ١٠٠) .

(٢) ابن القيم (٣٦١/٢) ، و الفلاني (ص ٦٨) .

(٣) الهروي في " ذم الكلام " (١/٤٧/٣) ، و الخطيب في " الاحتجاج بالشافعي " (٢/٨) ، و ابن عساکر (١/٩/١٥) ، و النووي في " المجموع " (٦٣/١) ، و ابن القيم (٣٦١/٢) .

(٤) النووي في المصدر السابق، و الشعراي (٥٧/١) ، و عزاه للحاكم، و البيهقي ..

(٥) الخطاب للإمام أحمد بن حنبل رحمه الله . رواه ابن أبي حاتم في " آداب الشافعي " (ص ٩٤ - ٩٥) ، و أبو نعيم في " الحلية " (١٠٦/٩) ، و الخطيب في " الاحتجاج بالشافعي " (١/٨) ، و عنه ابن عساکر (١/٩/١٥) ، و ابن عبد البر في " الانتقاء " (ص ٧٥) ، و ابن الجوزي في " مناقب الإمام أحمد " (ص ٤٩٩) ..

(٦) أبو نعيم في " الحلية " (١٠٧/٩) ، و الهروي (٤٧/١) ، و ابن القيم في " إعلام الموقعين " (٣٦٣/٢) .

(٧) رواه ابن أبي حاتم في " آداب الشافعي " (ص ٩٣) و ابن عساکر (١/١٠/١٥) ..

(٨) ابن أبي حاتم (ص ٩٣) ، و أبو نعيم، و ابن عساکر (٢/٩/١٥) بسند صحيح.

(٩) ابن أبي حاتم (ص ٩٣ - ٩٤) .

وأما الإمام أحمد؛ فهو أكثر الأئمة جمعاً للسنة وتمسكاً بها، حتى "كان يكره وضع الكتب التي تشتمل على التفريع والرأي" <sup>(١)</sup>؛ ولذلك قال:

١- "لا تقلدني، ولا تقلد مالكاً، ولا الشافعي، ولا الأوزاعي، ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا" <sup>(٢)</sup>. وفي رواية:

"لا تقلد دينك أحداً من هؤلاء، ما جاء عن النبي ﷺ وأصحابه؛ فخذ به، ثم التابعين بعد؛ الرجل فيه خيّر". وقال مرة: "الاتباع: أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ﷺ وعن أصحابه، ثم هو من بعد التابعين خيّر" <sup>(٣)</sup>.

٢- "رأي الأوزاعي، ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة؛ كله رأي، وهو عندي سواء، وإنما الحجة في الآثار" <sup>(٤)</sup>.

٣- "من رد حديث رسول الله ﷺ؛ فهو على شفا هلكة" <sup>(٥)</sup>.

تلك هي أقوال الأئمة رضي الله تعالى عنهم في الأمر بالتمسك بالحديث، والنهي عن تقليدهم دون بصيرة، وهي من الوضوح والبيان بحيث لا تقبل جدلاً ولا تأويلاً. وعليه؛ فإن من تمسك بكل ما ثبت في السنة، ولو خالف بعض أقوال الأئمة؛ لا يكون مبانياً لمذهبهم، ولا خارجاً عن طريقتهم؛ بل هو متبع لهم جميعاً، و متمسك بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها، وليس كذلك من ترك السنة الثابتة لمجرد مخالفتها لقولهم؛ بل هو بذلك عاص لهم، ومخالف لأقوالهم المتقدمة، والله تعالى يقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، وقال: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

- قال الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى: "فالواجب على كل من بلغه أمر الرسول ﷺ، وعرفه؛ أن يبينه للأمة، وينصح لهم، ويأمرهم باتباع أمره،

(١) ابن الجوزي في "المنقب" (ص ١٩٢).

(٢) الفلاني (١١٣)، وابن القيم في "الإعلام" (٣٠٢/٢).

(٣) أبو داود في "مسائل الإمام أحمد" (ص ٢٧٦ و ٢٧٧).

(٤) ابن عبد البر في "الجامع" (١٤٩/٢).

(٥) ابن الجوزي (ص ١٨٢).

وإن خالف ذلك رأي عظيم من الأمة؛ فإن أمر رسول الله ﷺ أحق أن يُعَظَمَ ويُقتدى به من رأي أي مُعَظَمٍ قد خالف أمره في بعض الأشياء خطأً، ومن هنا رد الصحابة ومن بعدهم على كل مخالف سنة صحيحة، وربما أغلظوا في الرد <sup>(١)</sup>، لا بغضاً له؛ بل هو محبوب عندهم مُعَظَمٌ في نفوسهم، لكن رسول الله أحب إليهم، وأمره فوق أمر كل مخلوق، فإذا تعارض أمر الرسول وأمر غيره؛ فأمر الرسول أولى أن يقدم ويتبع، ولا يمنع من ذلك تعظيم من خالف أمره، وإن كان مغفوراً له <sup>(٢)</sup>، بل ذلك المُخالف المغفور له لا يكره أن يخالف أمره؛ إذا ظهر أمر الرسول ﷺ بخلافه" <sup>(٣)</sup>.

قلت: كيف يكرهون ذلك؛ وقد أمروا به أتباعهم - كما مر -، وأوجبوا عليهم أن يتركوا أقوالهم المخالفة للسنة؟! بل إن الشافعي رحمته الله أمر أصحابه أن ينسبوا السنة الصحيحة إليه، ولو لم يأخذ بها، أو أخذ بخلافها؛ ولذلك لما جمع المحقق ابن دقيق العيد رحمته الله المسائل التي خالف مذهب كل واحد من الأئمة الأربعة الحديث الصحيح فيها - انفراداً، واجتماعاً - في مجلد ضخيم؛

(١) قلت: حتى ولو على آبائهم وعلمائهم؛ كما روى الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٣٧٢/١)، وأبو يعلى في "مسنده" (١٣١٧/٣ - مصورة الكتب) بإسناد جيد رجاله ثقات عن سالم بن عبد الله بن عمر قال: "إني لجالس مع ابن عمر رضي الله عنهما في المسجد إذ جاءه رجل من أهل الشام، فسأله عن التمتع بالعمرة إلى الحج؟ فقال ابن عمر: حسن جميل. فقال: فإن أباك كان ينهى عن ذلك؟ فقال: ويلك! فإن كان أبي قد نهى عن ذلك، وقد فعله رسول الله ﷺ، وأمر به؛ فيقول أبي تأخذ، أم بأمر رسول الله ﷺ؟! قال: بأمر رسول الله ﷺ. فقال: فقم عني". وروى أحمد (رقم ٥٧٠٠) نحوه، والترمذي (٨٢/٢ - بشرح التحفة) وصححه. وروى ابن عساكر (١/٥١٧) عن ابن أبي ذئب قال: قضى سعد بن إبراهيم (يعني: ابن عبد الرحمن بن عوف) على رجل برأي ربيعة بن أبي عبد الرحمن، فأخبرته عن رسول الله ﷺ بخلاف ما قضى به، فقال سعد لربيعة: هذا ابن أبي ذئب - وهو عندي ثقة - يحدث عن النبي ﷺ بخلاف ما قضيت به. فقال له ربيعة: قد اجتهدت، ومضى حكمك. فقال سعد: واعجباً! أنفذ قضاء سعد و [لا] أنفذ قضاء رسول الله ﷺ؟! بل أرد قضاء سعد ابن أم سعد، وأنفذ قضاء رسول الله ﷺ. فدعا سعد بكتاب القضية فشقه، وقضى للمقضي عليه. (٢) قلت: بل هو مأجور؛ لقوله ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد، فأصاب؛ فله أجران، وإذا حكم فاجتهد، فأخطأ؛ فله أجر واحد". رواه الشيخان وغيرهما. (٣) نقله في التعليق على "إيقاظ الهمم" (ص ٩٣).

قال في أوله: "إن نسبة هذه المسائل إلى الأئمة المجتهدين حرام، وإنه يجب على الفقهاء المقلدين لهم معرفتها؛ لئلا يعزوها إليهم؛ فيكذبوا عليهم" <sup>(١)</sup>.

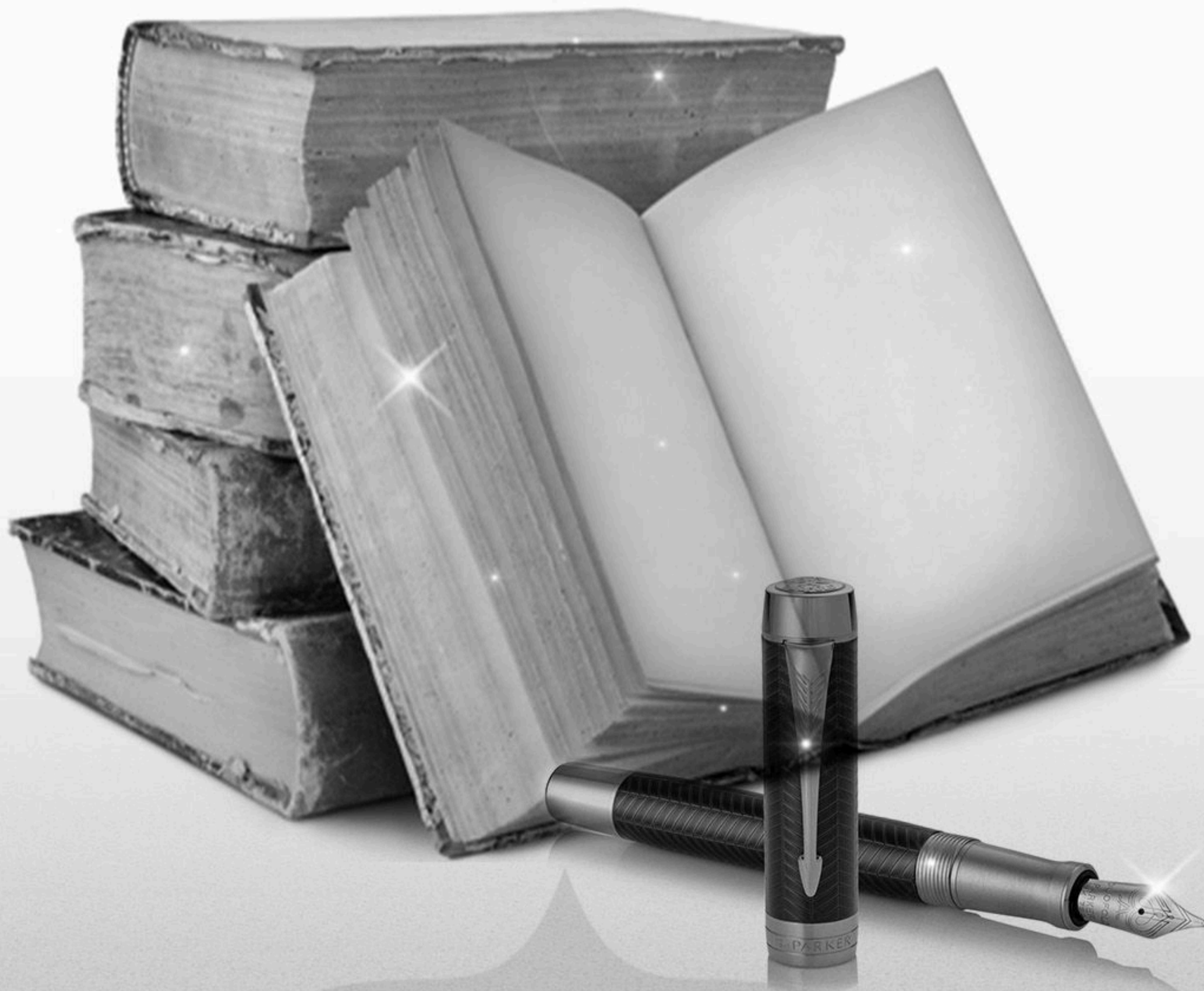
(١) الفلاني (ص ٩٩).

\*\*\*

من كتاب: أصل صفة صلاة النبي ﷺ (١/ص ٢٣ الى ٣٤)  
المؤلف: محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله (المتوفى: ١٤٢٠هـ)  
الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع - الرياض  
الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م

جملة الحديث

# أقوال الأئمة الأربعة في اتباع السنة وترك أقوالهم المخالفة لها



فضيلة الشيخ الدكتور  
محمد ناصر الدين الألباني